المؤتمر شهد مشاركة واسعة من عدة وزارات

«سكن» يوصي بحماية الأسرة الكويتية من التفكك

اختتمت الجمعية الكويتية لتعزيز القيم أعمال مؤتمر «سكن» الخاص بقضايا الأسرة الكويتية وحمايتها من التفكك، الذي نظمته أخيراً في مركز جابر الأحمد الثقافي تحت رعاية وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية د. محمد إبراهيم الوسمي.

وشهد المؤتمر الذي حمل شعار «مودة ورحمة» مشاركة واسعة من وزارات الداخلية، والإعلام، والعدل، والأوقاف، والتربية، والشؤون الاجتماعية، إضافة إلى مشاركة نخبة من المتخصصين والباحثين الذين أثروا جلسات المؤتمر بالبحوث والتجارب الميدانية.

وفي ختام الجلسات أوصى مؤتمر «سكن» بحماية الأسرة الكويتية من الأفكار التي تخالف الدين الحنيف والقيم الصالحة، وتعزيز الشراكة بين المدرسة والأسرة والمجتمع لترسيخ القيم التربوية، واستخدام التكنولوجيا في تعزيز القيم بطرق جاذبة، إلى جانب تعزيز دور المؤسسات التعليمية ببناء مناهجها على أساس القيم التربوية الأصيلة.

رئيس مجلس إدارة جمعية تعزيز القيم مكرماً ناصر الحمد

كما أوصى المؤتمر بتمكين المرأة وتعزيز دورها الأسري، وتأسيس مركز مشترك بين الوزارات المختصة لتأهيل المقبلين على الزواج، واقتراح قانون يلزم الزوجين الجدد على الالتحاق في الدورات التأهيلية، وتشجيع الشراكة بين الجهات الرسمية وجمعيات النفع العام لصيانة المجتمع من الأفكار الهدامة، واقتراح قوانين وتفعيل تشريعات تسهم في حماية الأبناء من الوقوع في الانحراف السلوكي والفكر المتطرف، وتشدد في الوقت ذاته على المحافظة على الفطرة والوقاية من الأفكار والمفاهيم الوافدة مثل الجندر والشذوذ، والتوعية من مخاطر المصطلحات الفكرية والثقافية التي تروج للباطل وتسرب المبادئ الهدامة إلى مجتمعاتنا.

كما دعا المؤتمر أولياء الأمور للقيام بمسؤولياتهم تجاه أبنائهم في استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي، وأن يعهد لجهة مختصة بإصدار مجلة دورية حول شؤون الأسرة والطفولة، وأن تكون هناك مبادرة لإنشاء مركز تطوعي للدراسات النظرية والميدانية تتناول جميع احتياجات الأسرة الكويتية.

وطلب المؤتمر من الجمعية الكويتية لتعزيز القيم إعداد منظومة قيم الأسرة وإطلاق حملات مجتمعية توعوية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فيما أعلن المؤتمر عن إصدار ميثاق يحقق مصالح ومقاصد الزواج، وتشكيل لجنة لمتابعة توصيات المؤتمر.

من جانب آخر، تقدم رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الكويتية لتعزيز القيم بالشكر والتقدير لوزير العدل ووزير الأوقاف على رعايته المؤتمر، ولجميع من شارك وأسهم في تنظيمه وحرص على إنجاحه، مشيدين بالمشاركة الواسعة من قبل وزارات الدولة وتعاونها المثمر والبناء.

وثمن رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الدعم الذي قدمته الأمانة العامة للأوقاف للمؤتمر، وكذلك بنك وربة ومبرة علي الغانم، ووقف عبدالله المسيلم، مؤكدين أن هذا الدعم يعكس مدى التزام الجميع بالمسؤوليات المجتمعية، وحرصهم على إنجاح المؤتمر الذي يستهدف حماية الأسرة الكويتية والحفاظ على استقرارها وتماسكها.

أسماء الراشد تلقي محاضرة في سان فرانسيسكو بدعوة من «الجراحين» الأمريكية

أسماء الراشد تلقي محاضرة في سان فرانسيسكو بدعوة من كلية الجراحين الأمريكية

دعت كلية الجراحين الأمريكية، والتي تعد اكبر جمعية للجراحين في العالم، الدكتوره أسماء الراشد استشاري جراحة عامة وجراحة مناظير وسمنة وعناية مركزة في مستشفى الأميري و رئيسة جراحات الكويت، لحظور مؤتمرها الإكلينيكي السنوي والذي اقيم بين 19–22 اكتوبر 2024 في مدينة سان فرانسيسكو ، في الولايات المتحدة الأمريكية لإلقاء محاظرة في جلسة «قيادة النساء في الجراحة الساحة في العالمية».

وشاركت الدكتورة بمحاضرتها في تسليط الضوء على تجربة جراحات الكويت وجراحات الخليج والشرق الأوسط وإسهاماتهم المهنية والبحثية والاجتماعية مع نخبة من الجراحين والجراحات من دول متعدده، كما تم مناقشة التحديات الحالية وفرص التعاون على المستوى العالمي لدعم وتعزيز استدامة المرأة في التخصصات الجراحية.

هذا وقد حضر الجلسة والمؤتمر من الجراحات الكويتيات الدكتوره عذاري الوائل استشاري جراحة الانف والأذن والحنجرة وجراحة الرقبة والرأس من مستشفى الجهراء والدكتوره نور النصرالله مسجل جراحة عامة من جامعة انكور كنداء و طبيبات من الخليج والوطن العربي.

كما شاركت جراحات الكويت في مؤتمر جمعية الجراحات النساء الأمريكية والذي اقيم بين 18–19 اكتوبر في ذات المدينة لتعزيز العلاقات المهنية ومناقشة فرص التعاون المستمر بينهما.

تتمات

الكويت وعُمان

الشؤون الخارجية بديوان سمو ولي العهد مازن العيسى، ومساعد وزير الخارجية لشؤون مجلس التعاون الخليجي السفير نجيب البدر، وسفير دولة الكويت لدى سلطنة عمان الدكتور محمد ناصر الهاجري، وسفير سلطنة عمان لدى دولة الكويت الدكتور صالح الخروصي.

كما استقبل سمو الشيخ أحمد العبد الله رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي، والوفد المرافق، وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية الأخوية الوطيدة بين البلدين، وسبل تعزيز مسيرة التعاون المشترك والوثيق، وترسيخ دعائمه في شتى المجالات، بما يحقق مزيدا من التقدم والازدهار للبلدين والشعبين الشقيقين.

إلى ذلك عقدت اللجنة المشتركة الكويتية – العمانية أعمال دورتها العاشرة أمس، بديوان عام وزارة الخارجية، حيث ترأس وفد دولة الكويت وزير الخارجية عبد الله اليحيا، في حين ترأس وفد سلطنة عمان وزير الخارجية بدر البوسعيدي.

شهدت أعمال اللجنة المشتركة استعراضا لكافة مجالات التعاون الحيوية والمهمة، التي تربط البلدين الشقيقين، لاسيما الاقتصادية والاستثمارية والإنمائية والثقافية والسياحية والطاقة وغيرها من مجالات التعاون بين القطاعات المختلفة في البلدين الشقيقين، وبحث سبل تعزيزها والأخذ بها إلى آفاق جديدة من التعاون والتكامل الوثيقين، مما يعكس الرغبة المشتركة في تطوير وتوطيد العلاقات الثنائية على كافة المستويات.

وتوجت أعمال اللجنة بالتوقيع على 9 مذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية، دعما وإسهاما لفتح آفاق أوسع للتعاون الوثيق بين البلدين الشقيقين، وانعكاسا لعزم تطوير الشراكة الوثيقة والتعاون الراسخ والمشترك في مختلف الميادين الحيوية والمهمة، والتي شملت المجالات التالية:

1– برنامج تنفيذي لمذكرة التفاهم حول التعاون السياحي.

2 – برنامج تنفيذي للتعاون بين ديوان الخدمة المدنية في دولة الكويت ووزارة العمل في سلطنة عمان للأعوام 2024–2026.

3 – مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الثقافي والفني.

4 – مذكرة تفاهم في مجال العمل البلدي.

5 – مذكرة تفاهم في المجالات الزراعية والحيوانية والسمكية.

6 – مذكرة تفاهم في شأن التعاون في مجال حماية المستهلك.

7 – مذكرة تفاهم في شأن الاعتراف بالشهادات الاهلية البحرية وفقا للائحة 1/10 من الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للملاحين لعام 1978 وتعديلاتها.

8 – مذكرة تفاهم بشأن التعاون في قطاع النقل البري.

9 – مذكرة تفاهم في مجال الأوقاف.

أمير المدينة المنورة

التميّز السنوية في دورتها الخامسة بجامعة الأمير مقرن بن عبد العزيز، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن مقرن بن عبدالعزيز.

وقدّم سمو أمير منطقة المدينة المنورة، خلال كلمته، الشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز الرئيس الفخري للجامعة، الذي أمضى حياته في خدمة دينه ومليكه ووطنه، ولصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن مقرن بن عبدالعزيز، على جهوده المباركة في دعم الجامعة التي تُعد صرحًا تعليميًا هامًا في خدمة أبناء وبنات منطقة المدينة المنورة.

وأشاد الأمير سلمان بن سلطان، بدور معالي رئيس الجامعة الدكتور بندر حجار على جهوده في إدارة هذا الصرح الأكاديمي الذي يسهم في إعداد الخريجين والخريجات وتجهيزهم لخدمة الوطن، ليكونوا فاعلين في المشاركة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، مقدمًا شكره للأستاذ قيس جليدان والأستاذ غسان السليمان والأستاذ حسين السيد، والداعمين كافة على جهودهم في دعم برامج وأنشطة الجامعة، معربًا عن تطلعاته إلى تحقيق التميز في مسيرتها.

واطلع سموه على المعرض المصاحب للحفل الذي يستعرض مراكز الجامعة وإسهاماتها في خدمة المجتمع وتعزيز الابتكار، بالإضافة إلى عرض المشاريع المتميزة لطلاب وطالبات الجامعة.

وألقى رئيس الجامعة الدكتور بندر بن محمد حجار، الكلمة لافتتاحية، قدّم من خلالها شكره لسمو أمير منطقة المدينة المنورة على رعايته لهذه المناسبة التي تحتفي بها الجامعة تكريمًا للكفاءات المتميزة التي تسهم في بناء مستقبل مشرق للوطن.

وأشار إلى أن جامعة الأمير مقرن بن عبدالعزيز، وجهت برامجها وأنشطتها نحو تحقيق رؤية المملكة 2030 بالتوجه بعمق نحو اقتصادات المعرفة من خلال الاهتمام بالعقول وتنميتها فهي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل وبذلك أنشئت الجامعة منظومة من البرامج الأكاديمية والمهارية تحت عنوان " الطريق نحو التميز" وتعد جوائز التميز جزءاً مهماً في هذه المنظومة التي تسعى من خلالها للانتقال بالجامعة نحو العالمية وجعل مخرجتها قادرة على المنافسة محليًا وعالميًا.

المدينة المنورة تقفز

بفضل الفرص الاستثمارية العديدة برزت في مختلف قطاعات الأعمال، والإجراءات والتسهيلات المتاحة للمستثمرين تحقيقًا لمستهدفات رؤية المملكة 2030، نحو دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتنويع مجالات الاستثمار الداعمة للاقتصاد الوطني، وتوفير المزيد من فرص العمل للكفاءات الوطنية.

وأفادت أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام 2020 بلغ 777.5 مليون ريال، وقفز في العام 2021م ليبلغ 3.9 مليارات ريال، كما واصل نسقًا تصاعديًا في العام 2022م ليصل إلى 9.4 مليارات ريال، ليصل بنهاية العام الماضي 2023م 23.2 مليار ريال تمثل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المدينة المنورة.

وتخطو المملكة العربية السعودية بأكملها تحت ظل القيادة الرشيدة خطوات اقتصادية عملاقة كان للمدينة المنورة منها تحديدا نصيب الأسد تحت إشراف الأمير سلمان بن سلطان حيث باتت نموذجًا يحتذى في تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير بيئة استثمارية جاذبة.

فالتوجيهات السديدة والجهود المستمرة التي تبذلها الهيئة العامة لتطوير المدينة المنورة تعكس التزام القيادة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030.

إن هذه الزيادة ليست مجرد أرقام، بل تعكس رؤية استراتيجية واضحة وإدارة حكيمة تركز على تنويع الاقتصاد وتطوير البنية التحتية، فقد بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المدينة المنورة في العام 2023 نحو 53.8 مليار ريال، وهي نتيجة مباشرة للجهود المستمرة في تقديم الفرص الاستثمارية المتنوعة.

إن توفير بيئة استثمارية جاذبة يتطلب تقديم تسهيلات وإجراءات محفزة، وقد أثبتت الهيئة قدرتها على تحقيق ذلك، فالمشاريع المتنوعة التي أطلقت في مختلف قطاعات الأعمال تُظهر حجم الفرص المتاحة للمستثمرين، مما يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخلق المزيد من فرص العمل للكفاءات الوطنية، وهنا يتجلى دور القيادة الرشيدة، حيث تضع مصلحة الوطن والمواطن في مقدمة أولوياتها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوجيهات الحازمة من الأمير سلمان بن سلطان تعزز الثقة لدى المستثمرين وتفتح آفاقا جديدة للتعاون والشراكات الاستراتيجية، فالتوجه نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتماشى تمامًا مع أهداف المملكة الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنمية المستدامة.

ويتوقع أن تنعكس هذه الانجازات التاريخية بالاستثمارات على استحداث عدد هائل من الوظائف في المدينة المنورة مما يساهم في تخفيض وتراجع نسبة البطالة إلى أرقام غير مسبوقة وتحريك عجلة الاقتصاد ودعم الصناعة والسياحة.

لا غرابة أن يرى محللون كثر أن "المدينة المنورة هي المستقبل" في ظل الموقع الجغرافي المناسب، واقبال سكانها على التطور المستمر، ودخول الذكاء الصناعي في أغلب قطاعات المنطقة، فضلا عن هجرة العقول الاستثمارية إليها، فضلا عن التنوع الثقافي الذي باتت تشهده منذ سنوات .

وهنا لابد من الإشادة بجهود هيئة تطوير المدينة المنورة فالاستمرار في هذا النهج سيساهم بلا شك في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مكانة المملكة كوجهة استثمارية رائدة في المنطقة.

جدير بالذكر أن كل ما سبق يدور في فلك رؤية المملكة 2030 التي أطلقتها السعودية في عام 2016 كخطة استراتيجية طويلة الأمد بهدف تنويع اقتصاد السعودية وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، وتطوير قطاعات جديدة لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي.

هذه الرؤية وضعت بالطبع على يد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، وتتضمن ثلاث ركائز رئيسية هي مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، ووطن طموح، فيما الأهداف الرئيسية لهذه الرؤية هي: تنويع الاقتصاد، تطوير البنية التحتية، التعليم والتدريب، الاستدامة البيئية، تطوير القطاع الاجتماعي والثقافي.

المشعان

جاء ذلك في بيان صحفي صادر عن "الأشغال"، عقب جولة تفقدية قامت بها الوزيرة المشعان لمبنى الركاب "T2"، للاطلاع على آخر المستجدات ومتابعة التنفيذ ميدانيا بحضور أعضاء مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة برئاسة عصام المرزوق.

وقالت الوزيرة المشعان إن الهدف من الزيارة هو الإطلاع عن كثب على سير أعمال المشروع ومتابعته، والوقوف على أي تحديات تواجهه والعمل على تذليلها، لافتة إلى أن المطار الجديد يعتبر أحد المشاريع الوطنية الطموحة لتطوير البنية التحتية للبلاد وتحديثها بما يخدم رؤية "كويت جديدة 2035".

أضافت أن المطار الجديد سيساهم في تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي جاذب للاستثمار، مؤكدة اهتمامها الكبير بتطوير البنى التحتية لقطاع النقل الجوي في البلاد بانتهاج أفضل المعايير الدولية في مجال صناعة الطيران المدني.

من جهته أعرب المرزوق عن بالغ اعتزازه وتقديره للدور البارز والمشهود، الذي تبذله الكوادر الوطنية والطاقات الشبابية المشاركة في تنفيذ المشروع بكل كفاءة واقتدار وما يتحلون به من مسؤولية مهنية.

في سياق آخر، أحال وزير الصحة الدكتور أحمد العوضي 33 منشأة طبية، في القطاع الصحي الأهلي، إلى جهاز المسؤولية الطبية، لمخالفتها للقرار الوزاري رقم "87" لسنة 2023، بشأن ضوابط ولوائح تنظيم عملية الإعلانات الطبية بالقطاع الأهلي، وذلك في إطار الحرص على تنظيم القطاع الطبي الأهلي، وضمان التزامه باللوائح المعمول بها.

وذكرت وزارة الصحة في بيان صحفي أمس، أن هذه الخطوة تأتي بعد رصد عدد من الإعلانات المخالفة، التي تتعارض مع اللوائح المنظمة للاعلانات الطبية والتي تهدف إلى ضبط هذا المجال وحماية المجتمع من أي ممارسات غير سليمة.

وأكدت الوزارة التزامها بتطبيق القوانين والإجراءات المتعلقة بتنظيم الإعلانات الطبية في القطاع الطبي الأهلي، من خلال تفعيل وأدواتها وأجهزتها الرقابية للحفاظ على سلامة المواطنين وضمان تقديم خدمات صحية بجودة عالية.

وفي العاصمة القطرية الدوحة، أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الدكتورة أمثال الحويلة، أن دولة الكويت تقدم الكثير من الخدمات لضمان استدامة واستقرار الاسرة الكويتية.

جاء ذلك خلال مشاركة الوزيرة الحويلة في جلسة حوارية رفيعة المستوى، بعنوان "تعزيز استقرار مؤسسة الزواج" برعاية جامعة الدول العربية، ضمن أعمال مؤتمر الذكرى الـ30 للسنة الدولية للأسرة في العاصمة القطرية "الدوحة".

أضافت الحويلة أن وزارة الشؤون تعمل ضمن منظومة العمل المتكامل للدولة وتقوم بالمهام المناطة بها بحسب الاختصاصات التي تشملها التي تعتبر الأقرب لقضايا الأسرة وثباتها بالتعاون مع بقية المؤسسات والهيئات الحكومية مسترشدة بخطة التنمية "كويت جديدة 2035".

البترول الكويتية

وسفير كوريا الجنوبية لدى البلاد تشونغ سوكبارك.

وأعرب الشيخ نواف الصباح في كلمته خلال الاحتفالية، عن اعتزازه بالعلاقة التاريخية التي تربط مؤسسة البترول الكويتية بمؤسسة النفط الوطنية الكورية، واصفا إياها بأنها "علاقة استراتيجية" على الصعيد الاقتصادي والتجاري.

وأوضح أن هذا الاتفاق يوطد الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، ويؤكد التزام مؤسسة البترول الكويتية وحرصها على تقديم خدمات استباقية لشركائها تحقيقا لأحد أهداف استراتيجيتها، بالإضافة لكونها مزودا موثوقا لإمدادات الطاقة للأسواق العالمية عامة والسوق الكوري بشكل خاص.

من جانبه قال العضو المنتدب للتسويق العالمي بالمؤسسة الشيخ خالد أحمد الصباح، إن هذه الاتفاقية تجسد أهداف استراتيجية المؤسسة الخاصة بالتخزين الاستراتيجي بالقرب من الأسواق الحيوية، مما يضمن توافر النفط الكويتي في السوق الكورية وبقية القارة الآسيوية.

وأكد أن الاتفاقية تعزز سلسلة إمدادات مؤسسة البترول الكويتية وقدرتها على الاستجابة السريعة للطلب في الأسواق، ولا سيما في ظل المتغيرات الجيوسياسية الإقليمية.

الدفاع

التعاون وتوحيد الجهود والتنسيق المشترك بين القطاعات المشاركة، لتكون بحالة تأهب واستعداد تام من خلال تقديم الدعم والإسناد والخدمات اللوجستية لمواجهة الظروف وتقلبات الطقس، تزامنا مع موسم الأمطار وحفاظا على سلامة الأرواح والممتلكات.

حضر الاجتماع مدير العمليات المشتركة بهيئة العمليات والخطط العميد الركن صلاح الصلال، وآمر قيادة الشرطة العسكرية العميد الركن مشعل فهد الصباح، وممثلو الجهات العسكرية والمدنية المعنية.

الداخلية

جهودها للوقوف على جاهزية صافرات الإنذار، وتعريف الجميع بأنواع النغمات الثلاث التي تطلقها الصافرات عند الطوارئ، والإرشادات التي يجب على الجميع الالتزام بها واتباعها.

ودعت المواطنين والمقيمين إلى التحلي بالهدوء وعدم الارتباك، والاستماع لإرشادات "الدفاع المدني"، عبر وسائل الإعلام الرسمية.

مقررة أممية

الاول، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، بشأن تقريرها عن الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

وعرضت ألبانيز تقريرها الذي حمل عنوان "حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية".

وذكرت في التقرير أن العنف الذي ترتكبه إسرائيل والمستوطنون الإسرائيليون الذين استولوا على الأراضي الفلسطينية يمتد إلى ما هو أبعد من قطاع غزة.

وأشارت إلى تصاعد "حركات التطهير العرقي والعنصرية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية".

وقالت المقررة الأممية في المؤتمر: "أوصي بإعادة النظر في عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة أو تعليقها إلى أن تتوقف عن انتهاك القوانين الدولية وتنهي الاحتلال".

وأوضحت أن "هجمات الإبادة الجماعية" التي تشنها إسرائيل على الفلسطينيين غير قانونية بصورة واضحة، مشيرة إلى قرارات محكمة العدل الدولية بشأن هذه القضية.

وأضافت: "ليس لإسرائيل الحق في الوجود بالأراضي الفلسطينية المحتلة".

وأردفت: "أمرت محكمة العدل الدولية إسرائيل بسحب وجودها العسكري بالكامل دون قيد أو شرط وفي أسرع وقت ممكن، وتفكيك المستوطنات، والتوقف عن الاستيلاء على الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك دفع تعويضات".

وأكدت ألبانيز على أنه وفقا لقرارات محكمة العدل الدولية، يجب على إسرائيل الانسحاب من الأراضي الفلسطينية في سبتمبر من العام المقبل على أقصى تقدير.

وتساءلت قائلة: "السؤال هو: ما الذي تفعله الولايات المتحدة لضمان امتثال إسرائيل للتدابير المؤقتة التي اتخذتها محكمة العدل الدولية؟"